

رد المحتار

على

الذوق المختار شرح تنوير الأبصار

لغاية المعقبات

محمد أمين الشهير بابن كابد

شيخ تلمذة ابن تيمية

في سنة ١٢٨٥

الشيخ عادل أبو عبد الله

في سنة ١٢٨٥

الأستاذ الدكتور محمد بكر الشاذلي

كلية الدراسات - جامعة القاهرة

المجلد الثالث

تمت كتاب الصلاة - الزكاة - الصوم - الحج

منشورات

مكتبة دار الكتب العلمية

دار الكتب العلمية

DKi

بيروت - لبنان

(ولو كانوا ببلدة لا حاكم فيها صاموا بقول ثقة، وأفطروا بإخبار عدلين) مع العلة (للضرورة) ولو رآه الحاكم وحده خير في الصوم بين نصب شاهد وبين أمرهم بالصوم، بخلاف العيد كما في الجوهرة ولا عبرة بقول المؤقتين، ولو عدولاً على المذهب قال

جامع الفصولين الإطلاق لكنه هنا يشترط حضور الزوج والسيد في العتق ط. قوله: (ببلدة) أي أو قرية. قال في السراج: ولو تفرد واحد برؤيته في قرية ليس فيها وال ولم يأت مصراً ليشهد وهو ثقة يصومون بقوله اهـ.

قلت: والظاهر أنه يلزم أهل القرى الصوم بسماع المدافع أو رؤية القناديل من المصر لأنه علامة ظاهرة تفيد غلبة الظن، وغلبة الظن حجة موجبة للعمل كما صرحوا به، واحتمال كون ذلك لغير رمضان بعيد، إذ لا يفعل مثل ذلك عادة في ليلة الشك إلا لثبوت رمضان. قوله: (لا حاكم فيها) أي لا قاضي ولا والي كما في الفتح. قوله: (قوله صاموا بقول ثقة) أي افتراضاً لقول المصنف في شرحه «وعليهم أن يصوموا بقوله إذا كان عدلاً» اهـ ط. قوله: (وأفطروا إلخ) عبارة غيره: لا بأس أن يفطروا، والظاهر أن المراد به الوجوب أيضاً، والتعبير بنفي البأس لأنه مظنة الحرمة كما في نفي الجناح في قوله تعالى: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ﴾^(١) [النساء: ١٠١] ومثله كثير في كلامهم، فافهم. قوله: (مع العلة) قيد لقوله «صاموا وأفطروا». قوله: (للضرورة) أي ضرورة عدم وجود حاكم يشهد عنده. قوله: (بين نصب شاهد) أي يحمله شهادته أفاده ح. لكن عبارة الجوهرة: بين أن ينصب من يشهد عنده إلخ.

والظاهر أن المعنى: أن الحاكم ينصب رجلاً نائباً عنه ليشهد عند ذلك النائب كما قالوا فيما لو وقعت للحاكم خصومة مع آخر ينصب نائباً ليتحاكما عنده، إذ لا يصح حكمه لنفسه، ويدل على ذلك أنه وقع في بعض النسخ «نائب» بدل «شاهد». قوله: (بخلاف العيد) أي هلال العيد إذ لا يكفي فيه الواحد.

مَطْلَبٌ: لَا عِبْرَةَ بِقَوْلِ الْمُؤَقَّتَيْنِ فِي الصَّوْمِ

قوله: (ولا عبرة بقول المؤقتين) أي في وجوب الصوم على الناس بل في المعراج لا يعتبر قولهم بالإجماع ولا يجوز للمنجم أن يعمل بحساب نفسه، وفي النهر فلا يلزم بقول المؤقتين إنه: أي الهلال يكون في السماء ليلة كذا وإن كانوا عدولاً في الصحيح كما في الإيضاح وللإمام السبكي الشافعي تأليف مال فيه إلى اعتماد قولهم لأن الحساب قطعي اهـ ومثله في شرح الوهبانية.

(١) في ط (قوله فلا جناح عليكم إلخ) والتلاوة (فليس عليكم جناح) إلخ.

في الوهبانية: وقول أولى التوقيت ليس بموجب، وقيل نعم، ولللبعض إن كان يكثر
(و) قبل (بلا علة جمع عظيم

مطلب: ما قاله السبكي من الاعتماد على قول الحساب مردود

قلت: ما قاله السبكي رده متأخرو أهل مذهبه، منهم ابن حجر والرملي في شرحي المنهاج. وفي فتاوى الشهاب الرملي الكبير الشافعي: سئل عن قول السبكي: لو شهدت بينة برؤية الهلال ليلة الثلاثين من الشهر وقال الحساب بعدم إمكان الرؤية تلك الليلة عمل بقول أهل الحساب، لأن الحساب قطعي والشهادة ظنية؛ وأطال في ذلك فهل يعمل بما قاله أم لا؟ وفيما إذا روي الهلال نهاراً قبل طلوع الشمس يوم التاسع والعشرين من الشهر، وشهدت بينة برؤية هلال رمضان ليلة الثلاثين من شعبان، فهل تقبل الشهادة أم لا؟ لأن الهلال إذا كان الشهر كاملاً يغيب ليلتين أو ناقصاً يغيب ليلة، أو غاب الهلال الليلة الثالثة قبل دخول وقت العشاء، لأنه ﷺ كان يصلي العشاء لسقوط القمر، الثالثة هل يعمل بالشهادة أم لا؟

فأجاب: بأن المعمول به في المسائل الثلاث ما شهدت به البينة، لأن الشهادة نزلها الشارع منزلة اليقين، وما قاله السبكي مردود رده عليه جماعة من المتأخرين، وليس في العمل بالبينة مخالفة لصلاته ﷺ. ووجه ما قلناه أن الشارع لم يعتمد الحساب، بل ألغاه بالكلية بقوله: نحن أمة أمية لا نكتب ولا نحسب الشهر هكذا وهكذا، وقال ابن دقيق العيد^(١): الحساب لا يجوز الاعتماد عليه في الصلاة انتهى. والاحتمالات التي ذكرها السبكي بقوله: ولأن الشاهد قد يشتبه عليه الخ، لا أثر لها شرعاً لإمكان وجودها في غيرها من الشهادات اهـ. قوله: (وقيل نعم الخ) يوهم أنه قيل بأنه موجب للعمل، وليس كذلك، بل الخلاف في جواز الاعتماد عليهم، وقد حكى في القنية الأقوال الثلاثة: فنقل أولاً عن القاضي عبد الجبار وصاحب جمع العلوم أنه لا بأس بالاعتماد على قولهم، ونقل عن ابن مقاتل أنه كان يسألهم ويعتمد على قولهم إذا اتفق عليه جماعة منهم، ثم نقل عن شرح السرخسي أنه بعيد. وعن شمس الأئمة الحلواني: أن الشرط في وجوب الصوم والإفطار الرؤية، ولا يؤخذ فيه بقولهم؛ ثم نقل عن مجد الأئمة الترجماني أنه اتفق أصحاب أبي حنيفة إلا النادر والشافعي أنه لا اعتماد على قولهم. قوله: (وقيل بلا علة) أي إن شرط القبول عند

(١) محمد بن علي بن وهب بن مطيع بن أبي المطاعة القشيري، تقي الدين ابن دقيق العيد، ولد سنة ٦٢٥، تفقه على والده، ثم على ابن عبد السلام، وسمع الحديث من جماعة قال ابن عبد السلام: ديار مصر تفتخر برجلين في طرفيها: ابن منير بالاسكندرية، وابن دقيق العيد بقوص قال السبكي: ولم ندرك أحداً من مشايخنا يختلف في أن ابن دقيق العيد هو العالم المبعوث على رأس السبعمائة، وأنه أستاذ زمانه علماً وديناً... «صنف الإمام في الحديث، وله «شرح العمدة» أملاه إملاء، وله الاقتراح في اختصار علوم ابن الصلاح وهو مطبوع، مات سنة ٧٠٢. انظر: ط. ابن قاضي شهبة ٢/٢٢٩، ط. الإسنوي ص ٣٣٦، ط. السبكي ٢/٦.

عبد المحسن بن علي رزق الحارثي

شيخ الإسلام والمسلمين إمام أهل السنة والجماعة

الإمام الحارثي رزق الحارثي

عليه رحمة الرحمن (ت ١٣٤٠ هـ)

المختار

(كتاب الزكاة - الصوم - الحج - النكاح)

محقق وإعتماد

محدث أسلم وفقه الشيخ أبي الميموني

دار الفقيه

للتأليف والتوزيع
DAR AL FAQIH
PUBLICATION & DISTRIBUTION

دار الفقيه

لتحقيق الخشب والرسائل

أقول: يفهم من المسألة: أنَّ الشهادة على الشهادة في رمضان أيضاً لا تسمع إلاَّ عند تعذر حضور الأصل، وإلاَّ لما وجب الخروج عليها، بل أمكنها أن تحتمل أحداً شهادتها ليشهد عليها عند الحاكم، بل كان هو المأخوذ؛ لأنَّ إلزام المخدرة بالخروج مع ما فيه من الحرج عليها مع تيسر ما يخلصها عنه مما لا ينبغي فافهم، والله تعالى أعلم. فإنَّ كونه من باب الإخبار حتَّى لم يُشترط فيه عددٌ، ولا ذكورةٌ، ولا حريةٌ، ولا عدمٌ حدٍّ، ولا لفظة "أشهد"، ولا حكمٌ، ولا مجلس قضاء، ربما يؤتى جواز الشهادة على الشهادة من دون تعذر حصول الأصل، كنقل الحديث فليحرر، والله تعالى أعلم.

[٢١١٨] قوله: لأنَّه علامةٌ ظاهرة^(١).

انظر ما يأتي له ص ١٧٠^(٢).

مطلب ما قاله السبكي من الاعتماد على قول الحساب مردودٌ

[٢١١٩] قوله: ما شهدت به البيَّنة؛ لأنَّ الشهادة نزَّها الشارعُ منزلة اليقين،

وما قاله السبكي مردودٌ، ردَّه عليه جماعةٌ من المتأخِّرين^(٣).

(١) "رد المحتار"، كتاب الصوم، ٢٣٤ / ٦، تحت قول "التنوير": ببلدة.

(٢) وفي نسخة "رد المحتار" التي لدينا، كتاب الصوم، باب ما يفسد الصوم وما لا يفسده، مطلب في

جواز الإفطار بالتحري، ٢٩٩ / ٦، تحت قول "الدر": لأنَّ شهادة النفي لا تعارض الإثبات.

(٣) "رد المحتار"، كتاب الصوم، مطلب: ما قاله السبكي من الاعتماد على قول الحساب مردودٌ،

٢٣٦ / ٦، ٢٣٧، تحت قول "الدر": ولا عبرة بقول الموقِّتين.

أقول: الحق - إن شاء الله تعالى - التفصيل، والأمر فيه أن هنا بائين: باب قواعد رؤية الهلال، وباب سير النيرين وطلوعهما وغروبهما ومنازل القمر، الأول: لا عبرة به لاختلافهم أنفسهم فيه كثيراً، وعدم حصولهم على قول قاطع كما لا يخفى على من يعرف الفن، ولذا لم يعرج عليه في "المجسطي" (١) مع إirاده ظهور المتحيرة والثوابت واختفائها، علماً منه بأنه شيء لا يدخل تحت الضبط، وهذا هو الذي رده أئمتنا رضي الله تعالى عنهم.

والثاني: يقيني لا شك تشهد به غير ما آية في القرآن العظيم لقوله تعالى: ﴿الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ بِحُسْبَانٍ﴾ [الرحمن: ٥]، وقوله تعالى: ﴿وَالشَّمْسُ تَجْرِي لِمُسْتَقَرٍّ لَهَا ذَلِكَ تَقْدِيرُ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ﴾ [يس: ٣٨، ٣٩]، فإن قالت الحساب العلماء العدول بعدم إمكان الرؤية بناءً على الأول وشهدت البيّنة العادلة بالرؤية قبلت، وإن بنوه على الثاني كما في المسألة الثانية، فإن من المقطوع به الغير المتخلف أن الهلال لا يمكن أن يرى عادة ما لم يبعد عن الشمس عشر درج بل أكثر، فرويته نهاراً قبل طلوع الشمس وليلاً بعد غروبها يستلزم قطعاً سير القمر في نهار واحد أكثر من عشرين درجة، ومعلوم قطعاً أنه لا يسير في يوم وليلة إلا نحو اثنتي عشرة درجة، فيكون في ذلك تبديل سنة الله، ولن

(١) "المجسطي": بكسر "الميم" و"الجيم" وتخفيف "الياء" كلمة يونانية معناها الترتيب. وهو أشرف ما صنف في الهيئة، بل هو الأم ومنه يستخرج سائر الكتب المؤلفة في هذا الفن، وهو كتاب لبطليموس الفلوزي الحكيم. ("كشف الظنون"، ٢/ ٤٩٢).

تجد لسنة الله تبديلاً، فحينئذ يقطع العالم بأن الشهود شبه لهم، والقطعي لا مرد له، ولعل هذا هو مراد الإمام السبكي - رضي الله تعالى عنه - فليكن التوفيق، والله تعالى أعلم.

ونظير ذلك الواقعة رمضاننا هذا عام ألف وثلاثمئة وثلاثين، صام الناس كلهم في أقطار "الهند" جميعاً يوم الخميس، فلما كان الثامن والعشرون من الشهر يوم الأربعاء شهد في "بدايون" عند صاحبنا المولوي عبد المقتدر^(١) ثلاثة أو خمسة أنهم رأوا الهلال، وكان في سحابٍ فقبل وأمر الناس بالفطر، فلم يقبله إلا ناسٌ من أنفاره مع أننا نعلم قطعاً أن الشهود غلطوا بوجوه خمسة كلها مبنية على الباب الثاني دون الأول، أولها: أن اجتماع النيران كان في هذا النهار نهار الأربعاء على تسع ساعات و ١٨ دقيقة بالساعات الرائجة، فيستحيل عادة أن يرى بعد تسع ساعات وعدة دقائق؛ لأن غروب الشمس كان ساعة ست وثلاث وعشرين دقيقة.

(١) الشيخ الفاضل عبد المقتدر بن عبد القادر بن فضل رسول، العثماني الحنفي البدايوني أحد العلماء المشهورين، وُلد سنة ثلاث وثمانين ومئتين وألف بمدينة بدايون ونشأ بها، وقرأ العلم على مولانا نور محمد البدايوني، وبعد وفاته قرأ "الهداية" و"تفسير البيضاوي" و"الكتب الستة" على والده، وفرغ من التحصيل سنة ثمان وتسعين، وسافر للحج والزيارة مع أبيه، وجلس على مسند مشيخته بعده، توفي في بضع وعشرين من محرم سنة أربع وثلاثين وثلاثمئة وألف بمدينة بدايون. ("نزهة الخواطر"، حرف العين، ٨/ ٣٣٠، ٣٣١).

ثانيها: أن الفصل بين تقويَمَي النّيرين عند الغروب لم يكن إلاّ نحو خمس درج، الشّمس في الدرجة ١٩ من السنبلة، والقمر في ٢٣ منها، ومعلوم أن إراءة الهلال على هذا الانفصال خلاف السنّة المستمرّة المعلومة من خالقه ذي الجلال.

ثالثها: أن غروب القمر المركزي الذي هو المعتبر في غروب الهلال؛ لأنّه لا يكون إلاّ في النّصف الأسفل من القمر، وقع ساعة ستّ و ٣٩ دقيقة، أي: بعد ستّ عشرة دقيقة من غروب الشّمس، ومعهودّ قطعاً أن بعد غروب الشّمس إلى عشرين دقيقة تكون لأشعتها صولة لا يمكن أن يرى معها هلال التاسع والعشرين عادةً، فإذا بلغ الهلال حدّ الرؤية كان قبل ذلك تحت الأرض بدقائق فكيف يرى؟!.

رابعها: أن الهلال طلع في الليلة بعدها ضئيلاً دقيقاً قريباً من الأفق لم يره النّاس إلاّ بكلفةٍ شديدة، ولو لا قرب الزهرة منها لما كان يرجى أن يرى، ولم يمكث بعد غروب الشّمس إلاّ إحدى وخمسين دقيقة؛ لأنّ غروب الشّمس يوم الخميس كان على ساعة ستّ و ٢٢ دقيقة، وغروب القمر ساعة سبع و ١٣ دقيقة، ومعهودّ قطعاً أن مثله لا يكون لابن ليلتين.

وخامسها: أن شوالنا هذا الحاضر يكون - إن شاء الله تعالى - ثلاثين يوماً، فيوم الجمعة إن صفا السّماء فسرى الكلُّ أن لا هلال، فيلزم على حسابهم أن يكون شوال أحداً وثلاثين يوماً، وهذا محالٌ. وبالجمله فلا شكّ في بطلان شهادتهم، وإنّما الأمر أن كان سحابٌ، وكانت هناك الزهرة، فأروها من وراء حجابٍ فتخيّلوها هلالاً، ولا حول ولا قوّة إلاّ بالله العلي العظيم.